

الأستاذة : سارة حداد

المدرسة العليا للأساتذة (بوزريعة)

قسم التاريخ و الجغرافيا

انعكاسات عصر الأنوار على الثورة الفرنسية 1789

I-أسباب الثورة الفرنسية

إن ظروف وأسباب الثورة الفرنسية من الكثرة والتعدد والتعقد والتشابك يجعل من العسير حصرها على أسا عوامل وأسباب خارجية وأخرى داخلية، أو أسباب سياسية وأخرى اجتماعية وثالثة اقتصادية، ومع هذا سنحاول جاهدين كشف الظروف والأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الفرنسية، هذا ما يجعلنا أمام عدة محاور أساسية تتمثل في:

- طبيعة التطور الفكري لفرنسا خلال القرن الثامن عشر.
- العلاقة بين الملكية والحكومة من جهة، والشعب من جهة أخرى.
- الظروف الاقتصادية على اعتبار أنها أبرز القوى المحركة للأزمات.
- التوازن الدولي وعلاقة فرنسا بالدول الخارجية والتكتلات الأوروبية.⁽¹⁾

1- الأسباب السياسية وفضح الفكر السياسي:

سادت في القرن الثامن عشر في فرنسا الكثير من الأفكار التقدمية التي مكنت الفرد من إعادة النظر في نوع العلاقة التي تربطه بحكامه، ونورت ذهنه إلى بعض الزوايا المظلمة في القصر الفرنسي، ومن أبرز رواد الفكر التقدمي في فرنسا كل من "فولتير" و "مونتيسكيو" و "جون جاك روسو"، وذاع صيت هذه الأفكار التقدمية عند الطبقة المثقفة من المجتمع الفرنسي، فالمواطن البسيط وعامة الناس لا ترقى إلى هذا الفكر ولا تحركها إلا الأزمات الاقتصادية المباشرة.⁽²⁾

(1) – عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى ح ع 2، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 271.

(2) – ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، تر: جورج كوكسي، منشورات عويدات بيروت، باريس، ص 16.

أما عن جوهر المشكلة فيمكن في الاتجاه العام الذي كان سائداً، والذي كان يدعو إلى إعادة النظر في أوضاع البلاد الداخلية، والتي تعد أوضاع لا تليق بشعب فرنسا العظيم، وقد كانت هذه الأوضاع مهزوزة بشكل عظيم، وإن كانت لا تختلف كثيراً عن الأوضاع العامة في أوروبا، باستثناء إنجلترا،⁽¹⁾ ولكن الفكر التقدمي في فرنسا كان سباقاً وقوي التأثير وأصبح مقنناً تماماً بإعادة النظر في أسلوب حياة الفرنسيين وعلاقاتهم بالسلطة.⁽²⁾

دافعت أفكار فولتير أيضاً على حق الإنسان في أن يعيش بسلام بعيداً عن يد البطش الكنسي المتعصب أيما كان مذهب الفرد، ودعا إلى حرية العبادة، وقد مس بهذا وتراً حساساً قادراً على لفت الأنظار إليه، فقد هلك أهل المدن الفرنسية بهذه الأفكار التي تحمىهم من بطش الكنيسة التي قسمت ظهور الشعب بقرابين الغفران*، والملاحظ في أفكار فولتير أنها مست الجانب السياسي وعرت دكاكين الفساد في أروقة الأسر الحاكمة، وخاطب الشعب الفرنسي باسم الإنسانية وروح العصر التي فقدها الفرنسيون آنذاك.

كانت أدوات فولتير في الدعوة هي الشعر والنقد اللاذع، أما مونتسكيو فاستخدم أدوات صعبت الفهم وصحيحة الوجهة، فقد ألف كتابه "روح القوانين" الذي لقي ترحيباً كبيراً ورواجاً في أوروبا عامة، ودعا مونتسكيو في كتابه إلى أساسين هما:

1- تقييد عمل الحكومة حتى لا تتصرف في أمور البلاد وكأنها ملك كبير للبلاد.

2- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض.

ويعد هذان الأساسان دعوة أخرى قوية للمثقفين بأن يعيدوا النظر في شكل الملكية البوربونية الحاكمة التي كانت تتصرف في أمور البلاد وكأن الملكية البوربونية هي الدولة، أو كما قال لويس الرابع عشر "أنا الدولة".⁽¹⁾

يمثل كتاب العقد الاجتماعي لـ **جون جاك روسو** الحلقة الأخيرة لنضج الفكر السياسي لدى الفرد الفرنسي، وكان لروسو دعوات صريحة بأن يعاد النظر في أوضاع البلاد وأن تطلق حركات الفرد على اعتبار أنه إنسان يمكن أن يدرك بالتجربة والخطأ الممارسة الفعلية الحرة ما يجب أن يقوم به، وأن التحكم في الإنسان هو من

(1) - جمال محمود حجر، من قضايا التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2003، ص12.

(2) - عبد العزيز سليمان نوار، محمود جمال الدين، المرجع السابق، ص272.

* صكوك الغفران: عبارة عن أموال تدفع للكنيسة طلباً للمغفرة وتكفير الخطايا، (الموسوعة العربية الالكترونية، نسخة 2009).

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص18.

معوقات تطوره التقدمي، ويرفع اتجاه روسو الشعب بقوة نحو إعادة النظر في علاقته بالحكومة وفي أسلوبه في الحياة.⁽²⁾

مع أن فرنسا كانت حينذاك ملكية بوريونية مطلقة فقد كانت هذه الملكية تستند في احتكارها للحكم والملكية الوراثية على الحق الإلهي، وكان هذا الحق أمر مفروغ منه لا يمكن أن يناقش، وعلى الشعب أن يخضع للأمر الواقع، وكان أيضا رجال الدين رغم مفاسدهم يشكلون قوة دعم للملكية البوريونية المطلقة خاصة من الناحية الروحية، كما كان النبلاء رغم أنهم فقدوا قدراتهم العسكرية مرتبطين بالملكية التي تسعى جاهدة لخدمة مصالحهم واعفاؤهم من الضرائب وكل هذا على حساب الشعب البسيط.⁽³⁾

إن كل هذه الأسباب جعلت المجتمع الفرنسي على فوهة بركان مستعدا للثورة، غير آبه بالنتائج التي لن تكون في نظره أسوء من الظروف التي يعيشها، وما زاد في الأمر سوءا هو فترة حكم لويس السادس عشر الذي كان ملكا طيبا، وكان من الضروري أن يلعب عدة أدوار ميكيافيلية سواء إزاء المشاكل الداخلية أو الخارجية على ذلك النحو الذي كان يفعله أفرانه من ملوك أوروبا، كان لويس السادس عشر ضعيفا لا يصلح أن يكون ملكا على فرنسا، ولم يكن يستطيع الوقوف وجهها لوجه أمام ثورة شعبية قادرة على أن تملأ أرض فرنسا دما، وعلى العكس منه كانت زوجته "كاري أنطوانيت" ابنة "ماريا تريزا" إمبراطورة النمسا التي كانت تتسم بقوة الشخصية قادرة على أن تواجه المؤامرات بمثلها لكنها لم تكن فرنسية، وكانت مكروهة لدى الوسط الفرنسي.⁽¹⁾

أمام هذه الصورة المظلمة للوضع السياسي في فرنسا وتراجع مكاتها الدولية وإفلاس خزيتها مهدت كل هذه الظروف إلى التحرك الشعبي المنظم المطالب بتغيير الأوضاع واسترداد الحقوق المهدورة.⁽²⁾

2- الأسباب الاقتصادية:

غالبا ما تؤثر الأسباب الاقتصادية أكثر من غيرها وتكون الدافع وراء محاولة التغيير والثورة، والدارس لموضوع الثورة الفرنسية يدرك جيدا أن الأسباب الاقتصادية كانت الدافع وراء قيامها لما لها من تأثير مباشر على حياة الأفراد، وبما أن المجتمع الفرنسي كان يتكون من فئة كبيرة من الفلاحين الذين أثقلوا بالضرائب في حين أعفي النبلاء ورجال الدين من هذه الضرائب، ووجد الرجل البسيط في فرنسا صعوبات في تحصيل بعض الضروريات مثل الطعام الذي كان سعره في تزايد مستمر، فكان هذا يملأ النفس حقدا وتمردا على الحكومة

(2) - عبد العزيز سليمان نوار ومحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 275.

(3) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 21.

(1) - جورج ليفيير، تر: جلال يحيى، عصر الثورة الفرنسية، ط 1، الإسكندرية، 1979، ص 62.

(2) - نفسه، ص 62.

ويجعل الأفراد مستعدين للمشاركة في عمل ما ضد الحكومة إذا كانت لا توجد آمال واضحة في التخفيف من حدة تلك الضرائب والاحتكارات.⁽³⁾

أصبحت فرنسا في عهد لويس السادس عشر عبارة عن مقاطعات متعددة كل منها لها جاركها الخاصة، الأمر الذي جعل القدرات التجارية لدى الأفراد الفرنسيين مقيدة تقييدا شديدا، كما كانت فرنسا قد استنفدت الكثير من طاقاتها خلال حروب لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر دون أن تحرز المجد العسكري في ساحات المعركة، وقد عرف أيضا النصف الثاني من القرن الثامن عشر الكثير من الأزمات والمجاعات التي لم تكن شديدة إلا أنها وضعت الفقراء على حافة الانهيار.⁽¹⁾ فهم لا يستطيعون التنازل عن شيء أو حتى قبول الوضع الذي يمكن أن نعبّر عنه بأنه وصل إلى الدرجة التي لا يستطيعون بأن يسيروا صوب الموت هلاكا وجوعا، وأصبح لهؤلاء الفقراء اتجاه عام هو السير في الاتجاه الصحيح ومواجهة القوى المسؤولة عن الفقر لعلها تستطيع أن تحصل على شيء منها يسد رمقها، وعندما اشتدت الأزمة وأصبحت الخزينة خاوية في أعقاب حرب الاستقلال الأمريكية كان من المتعذر جدا فرض ضرائب جديدة على البسطاء لأن رجال الدين والنبلاء رفضوا المساهمة في الخزينة على اعتبار أن دخلهم يمثل الحد الأدنى لا يمكن أن يقبلوه.⁽²⁾

حاولت الحكومة حل مشكلة الخزينة وإفلاسها عن طريق عدد من كبار رجال الاقتصاد الفرنسيين، وعلى رأسهم "ترجو" و"كالون" و"نكر" وكل منهم كان مخلصا في محاولاته ولكن بطريقته الخاصة.

إن أول ما اهتم به "ترجو" إصلاح الجهاز الإداري والمالي والحكومي والحد من سلطة الكنيسة وفرض ضرائب عادلة وإطلاق حرية التجارة داخل فرنسا وخارجها وإعادة النظر في امتيازات الطبقة المميزة، لكن قامت الحكومة الفرنسية بعزل الاقتصادي "نيكر" الذي حاول إدخال إصلاح إداري في عام 1781، ولكنه ترك بيانا كشف فيه مدى التدهور الذي أصاب الخزينة، وجاءت المحاولة الأخرى للتغلب على عجز الميزانية على يد "كالون" الذي كشف عدة جوانب عن الضعف الاقتصادي، وأظهر الظلم الضرائبي الذي كان في مقاطعات محددة من فرنسا، وقال أن فرنسا ليست دولة واحدة وهي عبارة عن ولايات وأقطار منفصلة، ودعا "كالون" إلى اجتماع الأعيان أو مجلس الدولة بغرض اطلاعهم على الوضعية الاقتصادية لفرنسا بهدف الوصول إلى حل لهذه المعضلة التي لا تحل إلا بفرض ضرائب على النبلاء ورجال الدين، ولكن هذه الاقتراحات لم تعجب مجلس الأعيان فحواله "كالون" إلى مجلس طبقات الأمة الذي كان فيه نظام التصويت تعسفيا إذ أنه مكون من ثلاث حجرات، واحدة للنبلاء وأخرى لرجال الدين وثالثة للعامة.⁽¹⁾

(3) - نورمان هامبون، النار قبل الانفجار مقدمات الثورة الفرنسية، تر: ذوقان قرقوط، دار المسيرة، بيروت، 2001، ص53.

(1) - القرص المضغوط، الموسوعة العربية الالكترونية، نسخة 2009.

(2) - نفسه.

(1) - عبد العزيز نوار وحمود جمال الدين، المرجع السابق، ص290.

وهذا يعد إجحافاً في حق الشريحة الكبيرة من الشعب.

تحول المشكل من مشكل حل للأزمة المالية إلى مشكل تصويت في مجلس طبقات الأمة بعدما أدرك الجميع استحالة التصويت على قرار يخدم الشعب، لذا دعت حجرة العامة في مجلس طبقات الأمة إلى عقد جمعية وطنية في ملعب التنس، وانقسم المجتمع في باريس إلى ثلاثة أقسام:

- أ- الجمعية الوطنية تدرس وضع دستور يرقى بفرنسا إلى مستويات الفكر العالمي والدفاع عن الإنسانية.
- ب- الشعب الفرنسي أو عامة الناس وقد سلحوا أنفسهم وجعلوها درعاً لممثلي العامة.
- ت- الملك وبلاطه كان عنيفاً في معارضة ممثلي العامة وهددوا باستخدام القوة.⁽²⁾

أصبح الموقف لا يحتمل هذا التطور، فالشعب والجمعية الوطنية أصبحا في جانب، والملكية والنبلاء في جانب آخر، وكان الأسلوب الوحيد المتبقي للملكية هو استخدام الجيش، وبهذا بدأ الصدام بين الطرفين في 14 جويلية 1789 باستيلاء الشعب على الباستيل رمز العبودية واللاإنسانية.⁽³⁾

3- الأسباب الاجتماعية:

عاشت فرنسا خلال القرن الثامن عشر أزمة اجتماعية حقيقية تمثلت في الهوة الكبيرة بين طبقات المجتمع، وكانت الحقوق التقليدية في مجتمع النظام القديم الأرستقراطي تميز ثلاث طبقات: الإكليروس والنبلاء، وهما الطبقتان المحظوظتان والطبقة الثالثة التي تشمل أكثرية الأمة.

يرجع أصل هذا التقسيم الطبقي إلى العصور الوسطى حيث تأكد التفريق بين أولئك الذين يصلون والذين يجارون والذين يعملون لإعاشة الآخرين، فكانت طبقة الإكليروس أقدم الطبقات، فكان لها منذ البدء وضع خاص ينظمه الحق القانوني، أما طبقة النبلاء فلا تقل حظاً من رجال الدين من حيث الامتيازات المحصل عليها، أما الطبقة الثالثة في المجتمع الفرنسي من الفلاحين وعمال الأراضي وأصحاب المهن البسيطة.⁽¹⁾

بدأ الاحتقان الاجتماعي بين طبقات المجتمع الفرنسي في الظهور لأسباب عدة هو فرض الضرائب على الفلاحين والبسطاء في حين ينعم رجال الدين والنبلاء الذين يستحذون على ثروات لا تعد لهم شرعاً، وإنما هي ملك للشعب، وقد أعفوا من هذه الضرائب، وحتى الراتب الذي كان يتقاضاه عمال الأرض من ملاكها لم يكن يكفي لسد حاجيات هذا العامل، وتوالت الأزمات على المجتمع الفرنسي، فزاد عدد الفقراء بين أوساط

(2) - نفسه، ص 291.

(3) - لويس عوض، الثورة الفرنسية، ط 1، الهيئة المركزية للطباعة العامة، 1992، ص 5.

(1) - ألبير سوبول، ص 29.

الشعب وارتفعت نسبة البطالة إلى نسب مخيفة، وسادت الأمراض هذا ما أدى بالكاتب "ونديرون winder bernd" بوصف الحالة الاجتماعية لفرنسا في القرن الثامن عشر بقوله: "إن الوضع الاجتماعي في باريس كان ينبؤ عن انفجار الوضع، وكان باديا للعيان احتكار النبلاء لحقوق السكان"⁽²⁾

وتمثل الطبقة الثالثة وهي الطبقة التي تقود الثورة في وقت لاحق جل الفئات الشعبية في الأرياف والمدن، ثم البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من مهنيين وتجار في أساسهم دون أن يكون ممكنا رسم حد واضح بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة، وكان يرتبط بهذه الطبقات أعضاء المهن كالقضاة والمحامون والأساتذة والأطباء، ولعل الدافع الأساسي للذين حركوا الثورة في نفوس الشعب الفرنسي هما:

أ- القوة العددية والتفرع الفكري الذي كانت تحظى به الطبقة الثالثة.

ب- ظلم الحاكم وتفضيله لفئة قليلة من رجال الدين والنبلاء على حساب الشعب الفرنسي الذي كان يعيش أياما مظلمة من تاريخ كل هذه العوامل دعت إلى التحرك ومحاولة التغيير على جميع الأصعدة سواء على المستوى السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي، وكان ذلك في 14 جويلية 1789 باحتلال الباستيل وإعلان التمرد على الوضع القائم.⁽¹⁾

II - مراحل الثورة الفرنسية.

1 - الثورة وسقوط الباستيل.

لقد اشتدت الأزمة الاقتصادية في صيف سنة 1788، وبالنظر إلى خطورة الوضع المالي والاقتصادي اقترح "نيكر" وزير المالية الجديد أن تطرح المشكلة على الأمة الفرنسية من خلال دعوة مجلس الطبقات، وتمت الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به "سيس" وهو راهب متنور من أنصار المبادئ الحرة بخصوص تحويل مجلس الطبقات إلى جمعية وطنية في 17 يونيو 1789 لكي يضع دستورا جديدا لفرنسا يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم بالرغم من معارضة الملك، وبالفعل تم ذلك حيث أصبح المجلس جمعية تشريعية تهدف إلى وضع دستور جديد، واتضح أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت فرنسا في 1789 لم تكن سوى تذكير للمسؤولين بأن عليهم أن يبحثوا عن حل جذري لأوضاع فرنسا العامة لا لأوضاعها الاقتصادية فحسب.⁽¹⁾ وتألّف المجلس الجديد من 1200 عضوا نصفهم يمثل الطبقة الثالثة والنصف الآخر يمثل بالتساوي

(2) - ماتيو أندرسون، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا، تر: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ط1، 1977، ص503.

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص30.

(1) - عبد الحيمد البطريق وعبد العزيز نوار: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة، ص357.

الطبقتين الأولى والثانية،⁽²⁾ ووفقا للتقاليد القديمة يجتمع مندوبو كل طبقة على حدة، ويجري التصويت على أساس صوت واحد لكل طبقة بصرف النظر عن عدد الأعضاء، وبذلك يكون ممثلوا الطبقة الثالثة دائما في موقع الأقلية إزاء تحالف ممثلي رجال الدين والنبلاء الدائم لتوافق مصالحهم، وفي الاجتماع الأول 5 مايو 1789 اعترض زعماء الطبقة الثالثة على طريقة التصويت غير العادلة وأصروا على أن تؤخذ الأصوات بالاعتراع الفردي لا وفقا للوضع الطبقي، وبهذا أدرك الملك أبعاد هذا الاقتراح فرفضه وتمسك بالتقاليد القديمة بسبب ما قد ينطوي عليه من تهديد لسلطات الملكية المطلقة.⁽¹⁾

إزاء هذا التطور شعر الملك والحكومة أن الوضع في العاصمة بدأ يأخذ بعدا خطيرا، وأن رياح الثورة أخذت تنتشر من باريس إلى كل الاتجاهات، واتخذت الإجراءات لحفظ الأمن، حيث انتشرت إشاعات عن رغبة الملك في حل الجمعية الوطنية، فقامت الجماهير بإحراق مراكز جمع الضرائب، واستولوا على كل ما وجدوه في محلات بيع الأسلحة، كما سيطروا على مبنى البلدية واتخذوه مركزا لإدارة المقاومة ضد الملكية، وخيم الخوف على العاصمة، وبذلك بدأت الثورة الشعبية التي أدت في النهاية إلى الانهيار المفاجئ للنظام الاجتماعي القديم، وساعد تدخل الجماهير البرجوازية على تحقيق الانتصار نهائيا في يوليو 1789، وفي الوقت ذاته قامت الجماهير بتنظيم حرس أهلي تحت قيادة دي لافاييت *la fayettee*، وكان الغرض منه نفض النظام، وكان بمثابة نواة جيش الثورة، أما في باقي الأقاليم فقد نظرت الجماهير إلى سقوط الباستيل بوصفه إشارة إلى بداية الثورة ضد مبادئ النظام الملكي.⁽²⁾

في باريس وغيرها من المدن والأرياف الفرنسية انتهت السلطة الملكية واختفت المركزية، وترك جميع وكلاء الملك مراكزهم تقريبا، وتوقفت جباية الضرائب التي كانت في الأرياف تنوء بثقلها «ولم يعد ثمة ملك ولا محكمة ولا جيش ولا شرطة» وفق قول أحد المعاصرين.⁽³⁾

2 - قرارات 4 أوت 1789 وإعلان حقوق الإنسان والمواطن 26 أوت 1789

في مساء 4 أوت من عام 1789 وافقت الجمعية الوطنية على عدد من القرارات الحاسمة تتعلق بإلغاء الامتيازات، وأهمها:

أولا: إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية وما يرافق ذلك من حقوق قضائية.

(2) - نفسه، ص 358.

(1) - عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص 401.

(2) - علي صلاح أحمد هريدين، أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص 42.

(3) - ألبير سوبول، المصدر السابق، ص 131.

ثانيا: إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة وإلغاء إيراد السنة الأولى الذي كان كل أسقف يدفعه للبابا بعد استلامه منصبه والتأكد على مبدأ المساواة في دفع الضرائب.

ثالثا: إلغاء امتيازات المقاطعات والجمعيات الحرفية في الأقاليم وجمعيات الأقاليم التشريعية.

رابعا: إصلاح النظام القضائي بحيث يتساوى الجميع أمامه في الواجبات والحقوق والعقوبات، فمساء إعلان مبدأ المساواة في الحصول على الوظائف العامة وشغلها، وهكذا حققت الجمعية الوطنية - من حيث المبدأ على الأقل- الوحدة القضائية للأمة، وقضت على السيطرة الارستقراطية في الريف، وفتحت الطريق أمام الإصلاح المالي والكنسي، وأصبح في وسع الجمعية الوطنية الآن أن تبدأ في مناقشة إعلان حقوق الإنسان والمواطن،⁽¹⁾ وأبرز المبادئ التي تضمنتها الوثيقة يمكن تلخيصها في الآتي:

أولا: إن هدف الثورة هو ضمان حرية المواطنين.

ثانيا: لا يسجن أحد أو يوقف إلا في الحالات التي يحددها القانون.

ثالثا: لكل أمة أو شعب الحق في مشاركة الحكومة في وضع القوانين وتقرير الضرائب.

رابعا: إن الغرض من الحكومات يكمن في ضمانه وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحرية والملكية وحماية الأرواح وحق دفع المظالم.⁽¹⁾

3 - تقدم الثورة

رغم انهيار النظام القديم من حيث المبدأ إلا أن جزءا كبيرا من مؤسساته لم تتغير بعد، وتتميز هذه الفترة من تاريخ الثورة الفرنسية بوضوح شعبية لافاييت الذي كان يحاول التوفيق بين المتناقضات، وقد كانت سياسية لافاييت تميل إلى التوفيق بين الارستقراطية العقارية وبورجوازية الصناعة والأعمال في إطار الملكية الدستورية، وقد سيطر لافاييت على الحياة السياسية في فرنسا سنة كاملة⁽²⁾.

بدأت الجمعية الوطنية بإصدار عدة قرارات مهمة أخرى، ففي 7 نوفمبر 1789 أصدرت قرارا بشأن إلغاء الجماعات الدينية، وفي 28 فبراير 1790 صدر قرار آخر بإلغاء شراء رتب الجيش، ثم تشكلت الاتحادات التي شهدت انضمام غالبية الجماهير إليها، و ترجع نشأة الاتحادات الأولى إلى سنة 1790 و هو التحاد الذي يعبر عن الوحدة الفرنسية، وهكذا أصبحت الجمعية الوطنية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن أمور البلاد عمليا، بعد

(1) - هامبون نورمان، المرجع السابق، ص 284.

(1) - هامبون نورمان، المرجع السابق، ص 285.

(2) قرقوط ذوقان، الثورة الفرنسية دراسات في الأصول والاتجاهات، بيروت، المؤسسة الوطنية للدراسات و النشر 1980 ص 83

أن انتزعت من الملك أكثر سلطاته⁽³⁾، و ظهر لافاييت في قمة مجده، ومن ناحية أخرى أصبح استقلال رجال الدين بعد الثورة مهددا خاصة بعد نزع أملاكهم و أصبحوا مجرد موظفين تصرف لهم رواتب، وكانت الثورة ترغب في فصل الكنيسة عن الدولة، وبعد أن نص القانون على التسامح الديني شرعت الجمعية الوطنية في مناقشة إصلاح نظام رجال الدين، وصارت الدوائر الإدارية الجديدة هي النطاق الجديد للتنظيم الكنسي⁽⁴⁾

ففي 20 يونيو 1791 حاول لويس السادس عشر الهروب إلى خارج فرنسا وترك رسالة أعلن فيها شجبه للثورة إلا أنه اعتقل في فارين وهي مدينة صغيرة قرب الحدود الشرقية الشمالية لفرنسا، وأعيد إلى باريس تحت حراسة مشددة، ولا ريب أن هروب الملك يشكل أحد الأحداث الجوهرية في الثورة، ففي الداخل هدم هروب الملك كل الجسور بين الملك والثورة، وفي الخارج عجل بوقوع الصراع بين الثورة وأعدائها، كما قضى هذا الحادث على فكرة إقامة ملكية دستورية في البلاد، وهكذا أخذت فكرة الجمهورية تبلور، إلا أن "ماكسيميليان دو بسير" أحد أبرز قادة الثورة الفرنسية لم يوافق على إنشاء النظام الجمهوري بدون استفتاء عام، خاصة أن لافاييت كان مرشحا أن يصبح رئيسا للجمهورية، وقد أصر دو بسير على الاكتفاء بمحاكمة الملك والشروع في انتخاب الجمعية التشريعية حتى يتخلص من الجمعية الوطنية⁽¹⁾. وفي هذا الوقت كان الاستقطاب والتعصب والعنف الثوري يتزايد ويشند، ومن ناحية أخرى أنهت الجمعية الوطنية في أواخر صيف 1791 مهمة وضع دستور جديد، وأقر في 3 سبتمبر 1791 ووضع موضوع التنفيذ وتتلخص أهم مبادئ الدستور الجديد فيما يلي:

أ- السيادة مصدرها الشعب. ب- سلطة التشريع أسندت إلى جمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب. ج- مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية⁽²⁾.

عقدت الجمعية التشريعية الجديدة أول جلساتها في أول أكتوبر 1791، وكان أمامها مهمات رئيسية ثلاث: ضرورة تنفيذ جميع مواد الدستور الجديد، و صيانة المكاسب التي أنجزتها الثورة الفرنسية بموجب القوانين التي صدرت عن الجمعية الوطنية، وحماية الدولة من الأخطار الخارجية خاصة من قبل الدول المجاورة⁽³⁾.

منذ سنة 1790 شعرت أوروبا بالخوف والقلق من مبادئ الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها مما أثار الأوساط المحافظة وخاصة في النمسا وبروسيا، وأدى ذلك بالفعل إلى الحرب بين فرنسا من ناحية والنمسا

(3) عبد العزيز سلمان و محمود محمد جمال الدين، المرجع السابق ص 161

(4) قرقوط ذوقان، المرجع السابق ص 84.

(1) - هربرت فيشر، المرجع السابق، ص 61.

(2) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 538.

(3) - نفسه، ص 539.

وبروسيا من ناحية أخرى، وقد خيبت الحرب آمال كل من تسبب فيها وأثرت في أوروبا كلها واسمرت باستثناء فترة قصيرة.⁽¹⁾

وفي هذه الفترة المضطربة ظهرت شخصية جورج جاك دانتون ممثل القوى الفوضوية للثورة، وقد دفع دانتون فرنسا بقوة طريق الإرهاب والتطرف وكان الإرهاب في نظره وفي نظر رجال السياسة جميعاً أداة ضرورية من أدوات الحكم والسياسة. حيث قاد دانتون في 10 أغسطس 1792 المظاهرات التي هاجمت القصر الملكي واعتقلت الملك وأسرت مطالبته بإقامة الجمهورية وكان من رأي الجمعية التشريعية أن يتم إيقاف الملك عن ممارسة سلطاته.⁽²⁾

هكذا في الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني التي عقدت في 21 سبتمبر 1792 أعلنت الجمهورية وألغيت الملكية، ومن ثم ظهرت إلى الوجود الجمهورية الفرنسية الأولى.

منذ 28 مارس 1792 طلب "دانتون" بوصفه وزيراً للعدل وإعطاءه سلطة تفتيش المنازل في باريس بحثاً عن أعداء الثورة، وتم القبض على آلاف المشبوهين خلال الأيام الثلاثة التالية، وقال دانتون أن الثورة بين نارين عدو على الحدود، وعدو في الداخل ولا مفر من إرهاب العدو إن أريد للثورة البقاء والاستمرار.⁽³⁾

4- حكومة الإرهاب

بدأ عهد الإرهاب فعلياً في أوت 1792، حيث بدأت المذابح البشعة وسفكت دماء الملكيين، وبدأ الحكم يأخذ طابعه، وفي 25 سبتمبر 1792 تبنى المؤتمر الوطني الصفة الشهيرة: الجمهورية الفرنسية وحدة غير قابلة للانقسام.⁽¹⁾ وفي 16 ديسمبر أقر حكم الموت ضد كل من يحاول أن يمس وحدة الجمهورية الفرنسية، وقد تأثر المؤتمر بقول أحد أعضائه المتطرفين وهو القسيس جوايجوار: "بأن الملوك من الناحية الأخلاقية كانوا كالشياطين..." وأن تاريخ الملوك هو تاريخ استشهاد الشعوب، كما أعلن سان جوست أن مثل ملك هو مغتصب ومستبد، وأن لويس السادس عشر لم يكن مواطناً عادياً بل هو عدو وأجنبي ومن واجب المؤتمر الوطني أن يجاربه أكثر مما يحاكمه، وقد برهن بشكل قاطع إكتشاف خزانة الحديد في مخبأ سري محفور في جدار القصر بناء على أوامر لويس السادس عشر والأوراق التي تحويها في 20 نوفمبر 1792 على اتصالات الملك السرية مع العدو، ومن ثم أصبح تأجيل المحاكمة أمراً مستحيلاً، وهكذا في 21 يناير 1793 تم تنفيذ حكم

(1) - هامبون نورمان، المرجع السابق، ص 278.

(2) - عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ص 385.

(3) - نفسه، ص 386.

(1) - اسوير جستر، الثورة الفرنسية، ترجمة البكري محمد حمدي، دار المريخ، الرياض، 1982، ص 131.

الإعدام في لويس السادس عشر في ميدان الثورة في الساعة الحادية عشر، والجمهائر الفرنسية تهتف «تعيش فرنسا...تعيش الجمهورية»⁽²⁾

أما في المجال الداخلي، فإن الأمن العام كان يتطلب قيام حكومة ديكتاتورية، فقد صمم الثوار على القضاء على الثورة المضادة بكل الوسائل، وبذلك بدأ الإرهاب إلا أنه كان غير منظم، وكان يحتاج إلى لجنة الإنقاذ العام لإدارة السياسة العامة، وهيئة أخرى سميت بلجنة الضمان العام تهتم بالشرطة وحفظ الأمن، ومحكمة توريث لبث الرعب في القلوب، وقد اتسم عهد لجنة الإنقاذ العام بالإرهاب، وكانت الرغبة في العقاب مرتبطة في العقلية الثورية برد الفعل الدفاعي ضد المؤامرة الارستقراطية والحقيقة أن أعمال القمع قد بدأت منذ شهر يوليو 1789، إلا أنها ازدادت في هذه الفترة، فوفقاً لقانون المشبوهين الذي صدر في 17 سبتمبر 1793 الذي أتاح حبس كل من كان يبدو فاقداً للاقتناع الثوري ثم القبض على جميع معارضي اللجنة ومحاکمتهم، وإعدام أغلبهم، وكانت المحاکمات تتم أما المحكمة الثورية التي أنشئت في 10 مارس 1793، لمحاکمة عملاء العدو في الداخل وهي محكمة استثنائية دون استئناف ولا تمييز، تنظر في كل مشروع أو محاولة أو عمل معاد للثورة، وفي كل جريمة ضد الحرية والوحدة، وكل المؤامرات التي تهدف إلى إعادة الملكية، وكان الإرهاب بشعاً حقاً، وسقط الضحايا بالآلاف وأطاح الإرهاب بأصداء الثورة وأعدائها،⁽¹⁾ ومع ذلك فإن الإرهاب في جوهره أداة دفاع قومي وثوري ضد المتمردين والخونة، وبلغ عدد من صدرت ضدّهم أحكام بالإعدام حوالي 17000، كان 70% منهم من المقاطعات التي انضمت للأعداء الثورة، وخاصة في إقليمي الفاندي وتولون، ولم يعد أحد يشك الآن في انتصار الثورة ولا في إخفاق المؤامرة الارستقراطية، ولا ريب في أن "روبسيير" وزملاءه كانوا يرغبون في البقاء على صلة مستمرة بالشعب، إلا أن الشعب أخذ على اللجنة إعدامها أصدقاءه.⁽²⁾

1- حكومة الإدارة

انتهى عهد الإرهاب ولجنة الأمن العام بسقوط "روبسيير" وقد أيدت الجمهائر القضاء على عهد الإرهاب مما ساعد المعتدلين وأنصار دانتون الذين تسلموا الحكم أن يبادروا إلى إلغاء اللجنة الثورية في باريس مركز تجمع المتطرفين وإغلاق نوادي اليعاقبة، أما محكمة الثورة فقد توقفت منذ 27 يوليو 1794، إلا أن فرنسا بقيت ثورية بالرغم من قضاءها على الإرهاب.⁽³⁾

(2) - عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص 76.

(1) - عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص 78

(2) - نفسه، ص 79.

(3) - جورج ليفيبر، عصر الثورة الفرنسية، ط 1، ترجمة جلال يحيى، الإسكندرية، 1979، ص 83.

اتجه المؤتمر الوطني للبحث عن شكل جديد للحكم يضمن مساندة العنصر الثوري المعتدل، وهكذا في أواخر 1795 صدر دستور جديد يعرف بالدستور الثالث للجمهورية، وبموجبه تمارس الحكم في فرنسا هيئات ثلاث وهي:

أ- حكومة الإدارة: تتكون من خمس أعضاء ينتخبون لمدة خمس سنوات ويتناوبن الرئاسة كل ثلاثة أشهر، وتسقط عضوية واحد منهم سنويا، وتمارس هذه السلطة التنفيذية، ويجري انتخابها من قبل المجلسين التشريعيين.

ب- مجلس الخمسة: لا تقل أعمارهم عن الثلاثين، وتسقط عضوية ثلثهم سنويا، ويمارس هذا المجلس السلطة التشريعية.

ت- مجلس الشيوخ: يتكون من 250 عضوا لا تقل أعمارهم عن 40 سنة، وتكمن مهمته في مراقبة أعمال المجلس الأول.⁽¹⁾

لقد حافظ هذا الدستور على انجازات الثورة الأساسية، وبدأت حكومة الإدارة التي نص عليها تمارس جميع السلطات التنفيذية في البلاد، وبعدها انتهى حكم المؤتمر الوطني الذي استمر ثلاث سنوات يوم 26 أكتوبر 1795.⁽²⁾

في 5 نوفمبر 1795 أصدرت حكومة الإدارة بيانا أعلنت فيه عن برنامجها السياسي الذي يعد منهاج حكومة حقيقي، وفي المجال السياسي هدفت الحكومة إلى إعلان حرب نشيطة على الملكية وإنعاش الروح الوطنية والقضاء على الحزبية والتعصب، ومنع أية سياسة تهدف إلى الثأر وإثارة الاضطراب، كما هدفت إلى إعادة السلام والسيادة والانسجام، وباختصار أرادت إعادة النظام الاجتماعي وتوطيد السلام الداخلي وفي المجال الاقتصادي اهتمت بإعادة فتح مصادر الإنتاج وإنعاش الصناعة والتجارة والقضاء على الاستغلال وتشجيع حياة جديدة في الفنون والعلوم وإعادة توطيد الرخاء والازدهار في البلاد، وفي المجال الإداري أصبح التنظيم الإداري لا مركزيا ومبسطا وأعطيت المقاطعات سلطات أوسع لإدارة الشؤون المحلية بسرعة أكثر.⁽³⁾ وقد سلكت حكومة الإدارة سياسة واقعية تماما وكانت هذه السياسة من أجل حكومة أجل أهداف قومية وسياسة تتمثل في المحافظة على الضفة اليسرى لنهر الراين وعلى بلجيكا، وتأمين سلامة فرنسا بخلق ما يسمى بالجمهورية الشقيقة: هولندا، سويسرا وقسم كبير من إيطاليا التي تشكلت حول فرنسا وراء الحدود، وعموما لم تأت

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 450.

(2) - جمال محمود حجر، من قضايا التاريخ الأوربي في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ط 1، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2003. ص 18

(3) - جمال محمود حجر، المرجع السابق ، ص 19.

1796 حتى استطاعت حكومة الإدارة أن تحصل لفرنسا على مركز بالغ التفوق في ااروبا الغربي، فقد تحولت هولندا إلى جمهورية تابعة لفرنسا،⁽¹⁾ وضمت بلجيكا كل الأراضي الألمانية حتى حدود نهر الراين للجمهورية الفرنسية، وكانت سافوي فرنسية، وتمركزت قوات فرنسا في الرافيرا الإيطالية، وانسحبت بروسيا واسبانيا وتوسكانيا من الحرب وتحولت إلى الحياد.⁽²⁾

III - انعكاسات الثورة الفرنسية على الوضع الداخلي.

امتاز عهد ما بعد الثورة بتغيرات جذرية في نظام الحكم والهيكل والمؤسسات التي تدير النظام الفرنسي، كما غيرت نمط العيش لدى المواطن الفرنسي بتطور دور الطبقات الشعبية على حساب النبلاء والإكليروس، ولم يسلم الواقع الاقتصادي من التغير أيضا، وسنحاول في هذا المبحث تلخيص أهم التغيرات التي شهدتها الواقع الداخلي لفرنسا بعد الثورة.

1- بروز الدولة البرجوازية

لقد حلت البورجوازية كنظام إداري بدل النظام الإقطاعي والملكي الذي كان قائما آنذاك، فقد تم القضاء على النظام القديم في المستوى الحقوقي، إذ أصبح التساوي في الحقوق يشمل جميع الفرنسيين، كذلك زالت إلى غير رجعة الامتيازات الخاصة بالأقاليم والإمارات والمقاطعات والمدن وتجمعات السكان، وألغى بيع الوظائف، وجعلت البرلمانات والمجالس العليا على إجازات دائمة، وقد اختفى بهذا كل ما يجد من سلطة الدولة كالامتيازات والمؤسسات الوسيطة ونفوذ الأقليات، واتهارت بهذا نظم الدولة القديمة، وظهرت الدولة الجديدة وقد تبدلت في جوهرها نفسه.⁽¹⁾

برز مبدأ السيادة القومية، فالدولة لم تعد ملكية خاصة للأمير وأصبحت الدولة عبارة عن مؤسسة قائمة بذاتها محكومة بعقد بين السلطة والشعب، وتسعى هذه الأخيرة على ضمان الحقوق الطبيعية للشعب، وهذا ما نص عليه إعلان حقوق 1789.⁽²⁾

لقد أخضع دستور 1791 الملكية للأمة وفصل بدقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ووضع عن طريق الانتخاب جهاز الدولة بين يدي المواطنين، وحد دستور 1791 من المركزية، وأمر بإنشاء جمعيات إدارية فأصبحت الدولة ملكا للبورجوازية وحدث من نفوذ الارستقراطية.⁽¹⁾

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص253.

(2) - نفسه.

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص520.

(2) - المادة الثانية من إعلان الحقوق في 26 أوت 1789، تنص على "المحافظة على الحقوق الطبيعية للمواطن"، الموسوعة العربية الالكترونية.

2- علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة

لقد أحلت الثورة بمنطق الأحداث تدريجياً دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة محل دولة الحق الإلهي والتفويض الرباني.⁽²⁾

ففي أول الأمر اكتفت الجمعية التأسيسية بالتسامح البسيط الذي أعلنته المادة 10 من حقوق الإنسان، ولكنها تراجعت ورفضت المحافظة على الكاثوليكية كدين الدولة معتبرة أن الكنيسة لم تستطع ولن تستطيع أن تمارس سلطتها على الضائر وعلى الآراء الدينية، وساهمت أيضاً الجمعية التشريعية في إزالة الجمعيات الدينية المختصة بالتعليم والخدمة العامة من يد الكنيسة، واعتبرت أن كل دولة حرة حقا لا يمكن أن تتحمل أية جمعية ذات صفة اعتبارية، ووضعت أملاك المستشفيات والميتم والمعاهد والجامعات برسم البيع، وبهذا تعلمن التعليم والخدمة العامة، واستطاعت الجمعية التشريعية في سنة 1792 علمنة الأحوال الشخصية التي أوكل أمرها إلى البلديات، وأقرت حرية الطلاق الذي أصبح ينجم عن الحرية الفردية.

تمثل سنة 1795 أهم منعرج في علمنة الدولة الفرنسية بحيث منعت الدولة رواتب عمال الكنيسة واعتبرت أن العبادة لا يمكن أن تكون براتب، وهذا ما خلق توترا في العلاقة بين الكنيسة ورجال الثورة بسبب تخلف الممارسة الدينية، وتقدم الإلحاد في صفوف الشعب⁽³⁾ وتعمق الخلاف بين الدولة والكنيسة أثناء عهد نابليون بونابرت الذي قال أنه لا يعترف بالكاثوليكية كدين للدولة، لكنه يعترف بها كدين لأغلبية المواطنين الفرنسيين، وأخضع نابليون الكنيسة للدولة خضوعاً ضيقاً بواسطة القوانين العضوية، وزادت شعبية مبدأ فصل الدين عن الدولة حتى أصبح هذا المبدأ أسلوب حياة لدى الفرنسيين.⁽¹⁾

3- المساواة في الحقوق الاجتماعية

بعد انتصار الثورة الفرنسية رفعت الجماهير الفرنسية شعار المساواة في الحقوق، واعتبروا المساواة حقا في الحياة، وأصبح تأمين العيش الكريم للمواطن الشغل الشاغل للقائمين على الحكم آنذاك، لذا صدر قرار في 19 آذار 1793 موضوعه:

أ- إن لكل إنسان الحق أن يعيش من عمله إذا كان صحيحا، ومن المساعدات المجانية إذا كان عاجزا.

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 521.

(2) - الحق الإلهي: هو أسلوب لبسط نفوذ الكنيسة التي تعتبر نفسها مفوضة من الله لخدمة الشعب، أنظر في ذلك: ألبير سوبول، المرجع السابق، ص 522.

(3) - نفسه.

(4) - رولان موسنييه وارنست لا بروس:، تاريخ الحضارات العام القرن الثامن عشر عهد الأنوار، ط2، تر أسعد داغر وفريد داغر، دارعويديات للنشر والطباعة، لبنان، ص 425.

ب- إن الاهتمام بتأمين العيش للفقر دين قومي.⁽²⁾

بات المجتمع ملزماً بإعاشة المواطنين البؤساء، إما بتأمين العمل لهم وإما بتأمين وسائل العيش لمن هم عاجزون عن العمل، كما أقرت مساعدات للأولاد الفقراء أو المشردين والكهول والمعدمين، غير أن الصعوبات المالية في تلك الفترة حدت بشكل خطير من جهد الحكومة والبلديات في إعالة الفقراء الكثر والمتشردين داخل العاصمة وخارجها، مع زيادة مطالب المنظمات الشعبية الملحة بفتح سجل للإحسان القومي.

لا تعني المشاكل التي عانتها فرنسا في تمويل المشاريع الاجتماعية إلغاء كافة المساعدات والانجازات في سبيل تحقيق المساواة الاجتماعية إطلاقاً، فقد تمكنت الحكومة الفرنسية من فتح المستشفيات مع مجانيته، وعملت على إنشاء مؤسسات خيرية، واستطاعت تأمين الخدمات الاجتماعية، أما عن التعليم فقد كان موضوع اهتمام مستمر من قبل الجمعيات الثورية، ومع ذلك جلب إعادة تنظيمه خذلاناً للجواهر الشعبية.

وقد أعلنت الجمعية التأسيسية باكراً عن نيتها في تجهيز الدولة بنظام جديد للتعليم وسجلت مبدأ تعليم عام مشترك لجميع المواطنين مجاني بالنسبة لأقسام التعليم اللازم لجميع الناس.⁽¹⁾

ويقصد بالتعليم اللازم لجميع الناس بالتعليم الابتدائي.⁽²⁾ وكان التعليم الثانوي محط اهتمام كبير من طرف الجمعيات الثورية، لأن المهم في نظرهم إعداد أُر المجتمع الجديد والدولة الجديدة، واستدعى التعليم العالي جميع فئات الشعب رغبة منهم في تكوين أبنائهم وحرصاً على مستقبلهم، فأنشأت المعاهد والجامعات، واهتمت فرنسا بتكوين أبنائها في جميع التخصصات العلمية والأدبية كالعلوم الفيزيائية والرياضية والعلوم السياسية والفنون الجميلة، وبفضل المطالبة والتأكيد على الرغبة في العيش الكريم استطاع المجتمع الفرنسي تحقيق بعض الغايات في المساواة الاجتماعية، كما استطاعت الثورة الفرنسية بدورها تنفيذ أحد مبادئها الثلاث.⁽³⁾

ويبقى أهم إنجاز للثورة الفرنسية يتمثل في المؤتمر الوطني الذي دعت إليه الجمعية التشريعية والذي قرر إلغاء النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية في 21 سبتمبر 1789.⁽⁴⁾

4- بروز الحريات الاقتصادية

وعلى غرار دمار الأرستقراطية تابعت البورجوازية الثورية بإصرار تهديم نظام الإنتاج والمبادلة القديم الذي لا يتفق مع انطلاق مشاريعها الرأسمالية، وتمركزت الحرية الاقتصادية في المدن الفرنسية، خاصة إذا استفادت

(2) - القرص المضغوط: التاريخ المختصر الفرنسي، ج2.

(1) - ألبير سوبول، المرجع السابق، ص570.

(2) - نفسه، ص571.

(3) - جورج ليفيير، المرجع السابق، ص98.

(4) - الموقع الإلكتروني: www.Wikipedia.org

الطبقات الشعبية في المدينة دون أدنى شك من إلغاء بعض الضرائب غير المباشرة التي كانت تفني حياتهم، ولكن التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ألغى بشكل واسع هذا الامتياز على الأقل خلال السنوات الأخيرة من حكم الإدارة.

تجسدت بعض من الحريات الاقتصادية في إلغاء التعاونيات بين الحرفيين بموجب قانون سنة 1791، ورغم ارتفاع طفيف في الأسعار للمواد الغذائية استطاع العامل المأجور تحصيل بعض ضرورياته اليومية، وشهدت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا في تلك الفترة بفضل الوفرة المالية والتخلص من سيطرة الإقطاع.⁽¹⁾

ساهمت الثورة في تقوية القرويين ملاك الأراضي الصغيرة حيث استفادوا من إلغاء العشر والحقوق الإقطاعية، كما استفادوا من المساواة في الضرائب، أما عن المزارعون وغير ملاك الأراضي فلم يستفيدوا إلا من إلغاء نظام السخرة وبعض الحقوق الشخصية.

تناسب مفهوم الملكية بين القرويين خارج المدينة، والطبقة البورجوازية، بحيث قدم المزارعون العون للبورجوازيين في القضاء على النظام الإقطاعي الذي قسم ظهر الاقتصاد الفرنسي وهيمن على الموارد في البلاد قبل ثورة جويلية 1789.⁽²⁾

أما عن التأثير الذي طال الصناعيين فقد نجح البعض من سكان المدن وأصبحوا رأسمالين صناعيين وآخرون استمروا في ارتباطهم بالحرف والحوانيت، وانزلت الأكثرية تدريجيا وراحت تعمل على تضخيم صفوف البوليتاريا، كما نمت شعور التخوف لدى بعض الحرفيين من المصير الذي ينتظرهم لأن الثورة الفرنسية ساهمت بقوة في دخول الآلة إلى المجتمع الفرنسي،⁽¹⁾ لأن بعضهم يعلم أن الآلة ستزبد من حدة البطالة وآخرون يعرفون أن المركزية الرأسمالية ستعمل على إغلاق حوانيتهم وتحويلهم إلى مأجورين.⁽²⁾

إن كل ما تطرقنا إليه يدل على أن الثورة الفرنسية كان لها الأثر الأكبر في تغيير النمط المعيشي للفرد الفرنسي سواء أكان عاملا مأجورا أو فلاحا في مزرعته أو صاحب رأسمال، وأغلب هذا التأثير كان عبارة عن تأثير إيجابي يدل على قوة الثورة المحولة لهذه المعطيات.⁽³⁾

(1) – لويس عوض : الثورة الفرنسية ، ط1، الهيئة المركزية للطباعة العامة ، مصر، 1992، ص68.

(2) – فرغلي علي تسن: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للطباعة، الاسكندرية، ط1، 2001، ص151.

(1) – هامبون نورمان، المرجع السابق، ص25.

(2) – نفسه، ص286.

(3) – نفسه.

الخلاصة:

إذا أردنا أن نقيم عهد الثورة الفرنسية، فإننا نستطيع القول أنه منذ النهضة الأوروبية في القرن الرابع عشر و الخامس عشر والسادس عشر لم تقع تطورات غيرت أوضاع أوروبا تغييراً جذرياً حتى تاريخ الثورة الفرنسية، فإذا كانت النهضة الأوروبية قد هزت الكيان الديني التقليدي لأوروبا فإن الثورة الفرنسية هزت الكيان السياسي والاجتماعي التقليدي لها، ولقد تعرضت أوروبا لتغيرات سريعة لم يحدث لها مثيل في أوروبا خلال القرنين السابقين للثورة.

لقد كان لكل من النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية وعهد الإمبراطورية النابليونية طابعه العالمي، وإن كلا من هذه الأحداث مهد لنقلة سياسية واجتماعية لأوروبا. فقد تردد بقوة متصاعدة خارج فرنسا عبارات الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان وحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يقضي على الامتيازات، ولقد ضربت فرنسا المثل وطبقته في العديد من البلاد الأوروبية التي سيطرت عليها ونشرت مبادئ الثورة في كل أقطار أوروبا، كما يرجع الفضل للثورة الفرنسية ولعهد الإمبراطورية النابليونية في نمو الروح الثورية بين مثقفي البلاد الأوروبية التي كانت تعاني من ضغط سياسي أو اجتماعي سواء أكان مصدره خارجياً أم داخلياً.

لعبت الثورة الفرنسية دور المحرك في الوحدة الأوربية وحتى ذلك التوسع الكبير الذي حققه نابليون هو حلقة في سلسلة الجهود التي تبذل لتوحيد أوروبا، وكانت فرنسا آنذاك تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بالقوة وتحت تاج الإمبراطورية.

في الوقت الذي كانت فيه المشاعر القومية قد بدأت تتعمق وتنتشر بين أفراد الشعوب الأوروبية.

كما لم ينته صدى الثورة الفرنسية بزوال الحركة الثورية بل لازم إشعاعها الثوري جل الثورات اللاحقة، وكانت مثالا يقتدي به في تغيير الأوضاع المباشر،

والشيء الملاحظ الذي كان له الدور في الحر من نمو قوة الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية هو مؤتمر فيينا 1815 الذي أريد منه تمزيق هذه الإمبراطورية والثأر من الثورة التي أزلت الإقطاع وقضت على الملكية في الكثير من الدول الأوروبية.